كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

المجلد الرابع عشر – العدد الثاني - 2025 مجلة العلوم القانونية والسياسية

الفيتو كأداة سياسية لتقويض القانون الدولي الإنساني: غزة أنموذجاً

The Veto as a Political Instrument to Undermine International Humanitarian Law: Gaza as a Case Study

الاختصاص العام: القانون العام الاختصاص الدقيق: القانون الدولي الانساني

الكلمة المفتاحية: القانون الدولي الإنساني، الفيتو، انتهاكات، النزاع

Keywords: International Humanitarian Law, Veto, Violations, Conflict

تاريخ الاستلام:2025/9/15 – تاريخ القبول: 2025/9/28 – تاريخ النشر: 2025/12/15

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.2025.14.2.12

م.م. عبد القادر حميد ابراهيم البطة

المديرية العامة لتربية الأنبار

Assist. Lecturer. Abdulqader Hameed Ibrahim Al-Batta
General Directorate of Education in Anbar
legalabedulkader@gmail.com

ملخص البحث

يُعَدّ مجلس الأمن الدولي المسؤول الرئيس عن حفظ السلم والأمن الدوليين، إلا أنَّ امتياز الفيتو الممنوح للدول الخمس الدائمة العضوية حوّله إلى أداة سياسية تُضعف فعاليته في مواجهة النزاعات، ويؤثر هذا الامتياز مباشرة في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني لا سيما في حماية المدنيين أثناء الحروب، ويشكّل النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي مثالاً بارزاً على تعطيل القرارات الإنسانية بفعل استخدام الفيتو مما يعكس خضوع العدالة الدولية للتوازنات السياسية، ومن ثم يبرز التداخل بين السياسة والقانون كإحدى العقبات الرئيسة أمام تحقيق الحماية الإنسانية المنشود، فيأتي اختيار موضوع حق النقض (الفيتو) كأداة سياسية وتأثيره في تطبيق القانون الدولي الإنساني – حالة غزة أنموذجاً استجابةً لأهمية هذا الحق في تشكيل قرارات مجلس الأمن الدولي، ولما يثيره من جدل حول مدى توافقه مع مبادئ العدالة والإنسانية، فقد أظهرت النزاعات المعاصرة، ولا سيما النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي، وأنَّ استخدام الفيتو بات عاملاً حاسماً في تعطيل القرارات الإنسانية مما يعرّي الفجوة بين النص القانوني والممارسة السياسية.

تتجلى أهمية هذا البحث لكونه يسعى إلى تحليل التداخل بين السياسة الدولية والقانون الدولي الإنساني، وإبراز الكيفية التي يُستغل بها الفيتو لتعطيل آليات الحماية الإنسانية مع التأكيد على النزاع في غزة كنموذج واقعي يعكس الإشكالية الأبرز في النظام الدولي المعاصر، وتتمثل إشكالية البحث في التساؤل عن مدى إسهام استخدام حق النقض في تقويض فعالية القانون الدولي الإنساني، وتأثير ذلك في حماية المدنيين في مناطق النزاع، ولا سيما عندما تتعارض المصالح السياسية للدول الكبرى مع الالتزامات الإنسانية.

يهدف البحث إلى توضيح الأساس القانوني والسياسي لحق النقض، وتحليل أنماط استخدامه في مجلس الأمن، مع تقييم انعكاساته الإنسانية والسياسية على المدنيين في غزة، وصولاً إلى تقديم مقترحات إصلاحية تقيّد استخدام الفيتو في القضايا ذات الطابع الإنساني.

وقد توصّل البحث إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن الفيتو تحوّل من أداة لضمان السلم إلى وسيلة لحماية المصالح السياسية للدول الكبرى، وأن استخدامه الانتقائي ساهم في تعطيل القرارات الدولية الخاصة بحماية المدنيين، مما أضعف ثقة المجتمع الدولي بقدرة مجلس الأمن على أداء دوره الإنساني. كما بيّن البحث وجود فجوة عميقة بين مبادئ القانون الدولي الإنساني والتطبيق العملي لها في ظل الهيمنة السياسية على قرارات المجلس، وفي ضوء ذلك، أوصى البحث بضرورة إصلاح آلية الفيتو عبر وضع ضوابط قانونية تحدّ من استخدامه في حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وتبنّي مدونة سلوك دولية تلتزم بها

الدول دائمة العضوية بالامتناع عن استخدام الفيتو في قضايا الإبادة والجرائم ضد الإنسانية، إضافةً إلى تعزيز دور القضاء الدولي كآلية بديلة للمساءلة حين يفشل مجلس الأمن في أداء مهام.

Abstract

The United Nations Security Council is the principal body responsible for maintaining international peace and security. However, the veto privilege granted to the five permanent members has transformed it into a political instrument that undermines its effectiveness in addressing conflicts. This privilege directly affects the implementation of international humanitarian law, particularly regarding the protection of civilians during armed conflicts. The Palestinian–Israeli conflict stands as a prominent example of how humanitarian resolutions are obstructed through the use of the veto, reflecting the subordination of international justice to political power dynamics. Thus, the intersection between politics and law emerges as one of the main obstacles to achieving the desired humanitarian protection.

The choice of the topic—"The Right of Veto as a Political Instrument and Its Impact on the Application of International Humanitarian Law: The Case of Gaza"—stems from the significance of this right in shaping Security Council decisions and the controversy it raises concerning its compatibility with the principles of justice and humanity. Contemporary conflicts, especially the Palestinian–Israeli conflict, have demonstrated that the use of the veto has become a decisive factor in paralyzing humanitarian resolutions, thereby exposing the gap between legal norms and political practice.

The importance of this research lies in its attempt to analyze the interplay between international politics and international humanitarian law, and to highlight how the veto is exploited to obstruct mechanisms of humanitarian protection. The focus on the Gaza conflict serves as a concrete case study that exemplifies one of the most critical dilemmas in the contemporary international order.

The central research problem revolves around the question of how the use of the veto contributes to undermining the effectiveness of

international humanitarian law and its impact on the protection of civilians in conflict zones, particularly when the political interests of major powers conflict with their humanitarian obligations.

The study aims to clarify the legal and political foundations of the veto right, analyze its patterns of use within the Security Council, and evaluate its humanitarian and political implications for civilians in Gaza. It also seeks to propose reform mechanisms to restrict the use of the veto in cases of a humanitarian nature.

The research concludes that the veto has shifted from an instrument intended to preserve peace into a means of safeguarding the political interests of major powers. Its selective use has obstructed international resolutions concerning civilian protection, thereby eroding global confidence in the Security Council's humanitarian role. Moreover, the study reveals a profound gap between the principles of international humanitarian law and their practical application under the political dominance governing the Council's decisions.

In light of these findings, the research recommends reforming the veto mechanism by establishing legal constraints that limit its use in cases of grave violations of international humanitarian law. It also calls for the adoption of an international code of conduct whereby permanent members commit to refraining from using the veto in matters involving genocide or crimes against humanity, and for strengthening the role of international judicial bodies as alternative mechanisms of accountability when the Security Council fails to fulfill its duties.

المقدمـــــة

Introduction

أولاً: موضوع البحث:

First: Research Objective:

يُعَدُّ مجلس الأمن الدولي الهيئةَ المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليَّيْن، ويُخوِّل للدول الخمس دائمة العضوية فيه امتيازاتٍ خاصة، فأبرزها حق النقض المعروف بالفيتو، فيتيح هذا الحق لأيّ دولة من هذه الدول منعَ اعتماد أيّ قرار حتى في حال حصوله على تأييد غالبية الأعضاء مما يجعله أداةً سياسيةً قويةً تؤثر في قدرة المجلس على التعامل مع النزاعات الدولية، ويتمتع الفيتو بأهمية كبيرة في السياق الدولي؛ لأنَّهُ يعكس توازنَ القوى بين الدول الكبرى، ويتيح للدول دائمة العضوية حمايةَ مصالحها الاستراتيجية، وفي الوقت نفسه يمكن لهذا الحق أنْ يضعف قدرة المجلس على اتخاذ قرارات عاجلة وفعالة لحماية المدنيين في مناطق النزاع، وإنَّ القانون الدولي الإنساني يهدف إلى حماية الأشخاص المدنيين والأعيان المدنية أثناء النزاعات المسلحة، وتحديد الحقوق والواجبات للمتحاربين، ويُعَدُّ احترامُ هذه القواعد شرطاً أساسياً لتقليل المعاناة الإنسانية أثناء الحرب، وتتأثر فعاليةُ تطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل مباشر بالقرارات السياسية التي تصدرها الهيئات الدولية، مثل مجلس الأمن، ويظهر الفيتو أحياناً كأداة لتعطيل هذه القرارات مما يجعل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة رهينةً للتوازنات، حيث إنَّ النزاع الفلسطيني الإسرائيلي يُعَدُّ أنموذجًا بارزاً لتأثير الفيتو على تطبيق القانون الدولي الإنساني؛ فقد استخدمت الولايات المتحدة حقها في النقض بشكل متكرر لتعطيل مشاريع قرارات تهدف إلى وقف إطلاق النار ورفع الحصار عن قطاع غزة، ويُظهِر هذا الاستخدام الانتقائي للفيتو الطبيعةَ السياسية لهذه الأداة؛ إذ تصبح القرارات الإنسانية الدولية عرضةً لتأثير المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى، ويبرز هذا التفاعل بين السياسة والقانون كأحد أبرز التحديات في حماية المدنيين وتاريخياً استخدمت الدول الكبرى الفيتو لتعطيل القرارات التي قد تنتقد تحركات حلفائها أو تؤثر على مصالحها، فعلى سبيل المثال استخدم الاتحاد السوفيتي الفيتو ضد قرارات تتعلق بسحب القوات الأجنبية من لبنان وسوريا في عام **1946**، وهو ما يوضح الطابعَ الاستراتيجي لهذا الحق منذ بدايات تأسيس الأمم المتحد كما يشير تحليل الأحداث الأخيرة في غزة إلى أنَّ استخدام الفيتو أدى إلى تعطيل تدخل مجلس الأمن في حماية المدنيين، مما أسفر عن استمرار الحصار والهجمات العسكرية على المدنيين والبنية التحتية الحيوية، وهو ما يمثل تحدياً عملياً لتطبيق القانون الدولي الإنساني يتضح من ذلك أنَّ الفيتو على الرغم من كونه أداةً قانونية يمكن أن يتحول إلى وسيلة لتعطيل حماية المدنيين في

النزاعات المسلحة مما يعكس التداخلَ المعقد بين السياسة الدولية والقانون الدولي الإنساني، ويجعل دراسة هذا الموضوع ضروريةً لفهم تأثير القرارات السياسية على الحماية الإنسانية.

ثانياً: أهمية البحث:

Second: Importance of Research:

تكمُنُ أهميةُ دراسة الفيتو كأداةٍ سياسيةٍ لكَوْنِهَا تُوضِّحُ العلاقةَ بين السياسة الدولية والقانون الدولي الإنساني، وتُبرِزُ كيف يمكن للمصالح الاستراتيجية للدول الكبرى أنْ تؤثر في مسار العدالة الدولية، فحق الفيتو ليس مجرد أداة إدارية في مجلس الأمن؛ بل يمكن أنْ يكون وسيلةً لتعطيل القرارات الدولية التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان لا سيما في النزاعات التي تشهد حضوراً دولياً وسياسياً مكثفاً.

ثالثاً: أهداف البحث:

Third: Aim of Research:

تَهْدِفُ هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية من أبرزها: توضيحُ مفهوم الفيتو وآليات استخدامه في مجلس الأمن، وتحليلُ حالات استخدامه في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وتقييمُ التأثير المترتّب على هذا الاستخدام في تطبيق القانون الدولي الإنساني، وتقديم توصياتٍ عملية لتعزيز فعالية حماية المدنيين في مناطق النزاع، وتقليل التأثير السلبي للسياسة الدولية على القواعد الإنسانية.

رابعاً: إشكالية وأسئلة البحث:

Fourth: The Problem and the Questions of the Research:

تُعدُّ إشكاليةُ البحث الحاليَّة محاولةً لتحليل التداخل المعقَّد بين آليات الحوكمة الدولية والممارسات السياسية، وتأثير ذلك في حماية المدنيين في مناطق النزاع، ولا سِيَّما في قطاع غزة. وتتمحور الإشكالية حول السؤال الجوهري التالي: كيف يشكّل استخدامُ حق الفيتو في مجلس الأمن أداةً لتقويض فعالية القانون الدولي الإنساني؟، وما الانعكاساتُ المترتبة على ذلك على حماية المدنيين؟

خامساً: فرضية البحث:

Fifth: The Hypothesis:

تفترض هذه الدراسة أنَّ تحوُّل الفيتو من أداةٍ مُصمَّمة للحفاظ على السلام والأمن الدوليْن إلى وسيلةٍ لتعطيل العمل الدولي المشترك ولا سيما في الحالات التي تنطوي على انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وتعتمد الدراسة في ذلك على دراسة أنماط استخدام القوى العظمى لهذا الحق، وتحليل القرارات التي عُطِّلت، وتقييم الآثار الإنسانية والسياسية المترتبة عليها.

سادساً: مناهج البحث في الدراسة:

Sixth: The Methodology:

تعتمدُ الدراسة على المنهج التحليلي النقدي؛ حيث يُحلَّل القراراتُ الدولية، والتقاريرُ الصادرة عن المنظمات الأممية والدولية، وفضلا على دراسة المواقف السياسية للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وتستندُ إلى مزيجٍ من المصادر العربية والأجنبية الحديثة لضمان شموليته للبُعدَيْن العلمي والتحليلي، وتقديم رؤيةٍ متكاملة حول العلاقة بين الفيتو والقانون الدولي الإنساني مع اتخاذ قطاع غزة نموذجاً تطبيقياً لهذه الدراسة.

سابعاً: هيكلية البحث:

Seventh: Outline of the Research:

تتكون الدراسة من مبحثين: الأول: يتمركز حول الفيتو كأداة سياسية في مجلس الأمن الدولي، وأما المبحث الثاني حول تأثير الفيتو في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في غزة.

المبحث الأول

First Topic

الفيتو كأداة سياسية في مجلس الأمن الدولي

The veto as a political tool in the UN Security Council

يُعَدُّ مجلس الأمن الدولي الهيئةَ الرئيسةَ المكلَّفةَ بصيانة السلم والأمن الدوليَّيْن وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، ويضمُّ المجلسُ خمسَ دولٍ دائمة العضوية، إذ تتمتع بحق الفيتو الذي يمنحها القدرةَ على منع اعتماد أي قرار، حتى وإن حصل على تأييد الأغلبية الساحقة لأعضاء المجلس[1]، ويُتيح هذا الحق للدول الكبرى حمايةَ مصالحها الاستراتيجية والسياسية، ويُظهِرُ تأثيرَ السياسة الدولية على تنفيذ القوانين الدولية، بما فيها القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة [2]، إذ تتجلى أهميةُ دراسة الفيتو في فهم كيفية تأثيره في حماية المدنيين أثناء النزاعات لا سيَّما في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يُعَدُّ نموذجاً حَيّاً لكيفية استخدامه كأداة لتعطيل القرارات الإنسانية كما يُمكِّنُ هذا التحليلَ من تقييم العلاقة بين القوة السياسية والدور القانوني لمجلس الأمن في إدارة النزاعات وحماية المدنيين، ويُمثِّلُ الفيتو إحدى أهم الأدوات القانونية والسياسية التي شكَّلت نظام الأمن الدولي منذ تأسيس الأمم المتحدة؛ إذ يعكس التوازنَ بين الدول الكبرى ومحدوديةَ قدرة المجلس على التدخل في النزاعات دون موافقة أعضائه الدائمين، وفي هذا المبحث سيتم تناول تعريف الفيتو وأساسه القانوني وتاريخه وآليات استخدامه مع التأكيد على أمثلة واقعية تُظهِر تأثيره في

تطبيق القانون الدولي الإنساني كما سيتم تحليل الانتقادات الموجهة لاستخدامه والدعوات الرامية إلى إصلاحه بما يُوفِّر رؤيةً شاملةً لمفهومه كأداة سياسية وتأثيرها في النزاعات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الفيتو وآليات استخدامه:

First Requirement: The Concept of the Veto and The Mechanisms for Its Use:

لفهم العلاقة بين الفيتو والقانون الدولي الإنساني ينبغي أولاً تحديدُ مفهوم الفيتو وآليات استخدامه داخل مجلس الأمن ، إذ يُعدُّ الفيتو حقّاً حصرياً للدول الخمس دائمة العضوية، ويمكن أن يُسْتَخْدَمَ لأغراض سياسية أو استراتيجية مما يعكس توازنَ القوى بين الدول الكبرى داخل هيكل النظام الدولي[3]، وأنَّ دراسةَ هذا الحق تُساعدُ على فهم كيفية قِيامِه بتعطيل قرارات مجلس الأمن التي تهدف إلى حماية المدنيين وتطبيق القانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع.

الفرع الأول: تعريف الفيتو وأساسه القانوني:

Section One: Definition of The Veto and Its Legal Basis:

1–التعريف اللغوي والاصطلاحي.

مصطلح الفيتو (***Veto***) هو مصطلح لاتيني الأصل، فيعني أنا أمنع (***I Forbid***). وأما في السياق السياسي والقانوني الدولي، فإنه يُشير إلى حق الاعتراض أو المنع الذي تتمتع به جهة محددة لإبطال قرار ما أو تأجيله حتى لو كان هذا القرار قد حظي بأغلبية الأصوات [4]، فيُعرَّف حقّ النقض اصطلاحًا بأنّهُ السلطة القانونية الممنوحة للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي: هي الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، والمملكة المتحدة، وفرنسا والصين — التي تمكّن أيًّا منها من تعطيل صدور أي قرار جوهري عن المجلس، حتى وإن حاز تأييد الأغلبية المطلوبة من الأعضاء، ويمثّل هذا الحقّ آلية استثنائية ذات طابع سياسي–قانوني استُحدثت بموجب المادة (3/27) من ميثاق الأمم المتحدة بوصفها أداة توازن بين القوى الكبرى الممثَّلة في المجلس، لضمان عدم اتخاذ قرارات تُعارض مصالحها الحيوية، ومن ثمّ الحفاظ على وحدة النظام الدولي الناشئ بعد الحرب العالمية الثانية غير أنّ الطبيعة الانتقائية لاستخدام الفيتو جعلت منه أداة لتحقيق المصالح السياسية للدول الدائمة العضوية أكثر من كونه وسيلة لحفظ السلم والأمن الدوليين، فالأمر الذي أثار جدلاً واسعًا حول مشروعية استمراره ومدى توافقه مع مبادئ العدالة والمساواة في القانون الدولي العام.

2. التعريف الإجرائي والأكاديمي.

في الإطار الأكاديمي يُعرَّف الفيتو على أنه: سُلطةٌ قانونيةٌ تُخوّلُ حاملَها سواء أكان فرداً أم دولةً وان إيقافَ تنفيذِ قرارٍ صادرٍ عن هيئةٍ أو مجلسٍ تشريعيٍ أو تنفيذيٍ، بشكلٍ أحاديٍّ وقاطعٍ؛ مما يجعله أداةً

للحماية أو للهيمنة، وذلك بحسب الكيفية التي يُستخدم فيها[5]، إذ يُمثِّلُ الفيتو (حق النقض) الامتيازَ الذي تتمتع به الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، حيث يُمكن أيَّ دولةٍ منها منعَ اعتماد أي قرار حتى في حال موافقة الأغلبية الساحقة لأعضاء المجلس[6] وهذا الحق —أو الفيتو— هو صلاحيةٌ تُمنَحُ حصرياً للدول الخمس، وهي: الولايات المتحدة، والصين وفرنسا، والمملكة المتحدة، وروسيا لرفض أي قرار جوهري يُطرح على المجلس بغضِّ النظر عن حجم الأغلبية المؤيدة له من قِبَل الأعضاء الآخرين، ويُعَدُّ هذا الحق أداةً سياسيةً قويةً تؤثر تأثيراً كبيراً في فعالية المجلس في تنفيذ قراراته، ولا سيَّما في القضايا المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.

في سياق الأمم المتحدة —وهو أشهر سياق يُذكَر فيه— يُعرَّف الفيتو على وجه التحديد بأنه :" القوة المُخوَّلة لكل عضو دائم في مجلس الأمن (الدول الخمس) بموجب الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة لرفض أي قرار غير إجرائي يُعرَض على المجلس مما يؤدي إلى إسقاطه فوراً حتى لو حصل على التأييد اللازم من تسعة أعضاء من أصل خمسة عشر" [7]، فيستند هذا الحق إلى المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على ضرورة موافقة جميع الأعضاء الدائمين على أي قرار جوهري يتعلق بالسلام والأمن الدوليَّيْن؛ وهو ما يضفي طابعاً قانونيّاً رسميّاً على استخدام الفيتو، ويهدف منحُ هذا الحق إلى ضمان مشاركة الدول الكبرى في اتخاذ القرارات الدولية الهامة بما يُتيح لها حمايةَ مصالحها الاستراتيجية والسياسية سواءً أكانت عسكريةً أم اقتصاديةً أم جيوسياسيةً[8].

أنواع الفيتو في مجلس الأمن:

الفيتو المباشر (الصريح): وهو الرفض الصريح من خلال التصويت السلبي لمشروع قرار غير إجرائي من قِبَل عضو دائم مما يؤدي إلى إسقاطه فورًا، فالفيتو الخفي (غير المباشر): وهو التهديدُ باستخدام حق النقض؛ لمنع طرح القرار أساساً على طاولة التصويت، أو لإجبار الأعضاء على سحبه أو تعديله تعديلاً جذرياً يتوافق مع مصالح الدولة دائمة العضوية[9] الفيتو بالامتناع عن التصويت لا يُعَدُّ امتناعُ العضو الدائم عن التصويت استخداماً لحق الفيتو، فطبقاً للمادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة يشترط لتمرير القرارات غير الإجرائية موافقةَ تسعة أعضاء من المجلس بما في ذلك أصواتُ جميع الأعضاء الدائمين الموافقة، ومن ثم فإنَّ غيابَ العضو الدائم أو امتناعَه عن التصويت لا يمنعان تمريرَ القرار إذا حصل على الأصوات الكافية[10]، وعلى الرغم من الطابع القانوني الذي يُغَلِّفُ حق الفيتو، فإن آثاره السياسية تكون باديةً للعيان؛ حيث يُعَطِّلُ قدرةَ مجلس الأمن على اتخاذ قرارات عاجلة وفعَّالة، وذلك بشكلٍ خاصٍ في القضايا المتعلقة بحماية المدنيين أو فرض وقف لإطلاق النار أثناء النزاعات المسلحة مما يُفاقم من المعاناة الإنسانية[11]، ويُعدُّ النزاعُ

الفلسطيني الإسرائيلي نموذجاً صارخاً على الاستخدام الانتقائي لحق الفيتو. ففي هذا السياق، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الحق بشكل متكرر لتعطيل اعتماد قرارات كانت تهدف إلى حماية المدنيين أو رفع الحصار عن قطاع غزة، مُتجاهلةً بذلك إرادةَ الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس، ومُعمقةً أزمةً إنسانيةً طال أمدها، فيُبرِزُ هذا النمط من الاستخدام كيف يمكن تحويل الأداة القانونية إلى أداةٍ للسياسة الواقعية مما يعكس تناقضاً صارخاً مع المبادئ الإنسانية التي أُسس من أجلها مجلس الأمن[12]، ويُظهِرُ هذا الاستخدامُ الانتقائيُّ لـالفيتو ،فكيف يمكن أن تتعارض المصالحُ السياسيةُ الدوليةُ مع مقتضيات القانون الدولي الإنساني؟، ويُبرِزُ دورَه كأداةٍ سياسيةٍ فاعلةٍ تؤثر تأثيراً مباشراً في حماية المدنيين وتقيّدُ تطبيقَ المعايير الإنسانية[13]، ولا يقتصر تأثير الفيتو على كونه أداةً سياسيةً فحسب، بل يتعداه إلى كونه آليةً فعالةً لتعطيل قرارات مجلس الأمن في الحالات الإنسانية الطارئة كالهجمات على المدنيين أو فرض الحصار الاقتصادي مما يؤدي مباشرة إلى تفاقم الأزمات الإنسانية القائمة، وفي هذا الصدد تُوَجَّهُ انتقاداتٌ حادةٌ لاستخدام هذا الحق لعرقلة قرارات تتعلق بالحقوق الإنسانية؛ لأنه يُعَدُّ تقويضاً صارخاً للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان والحفاظ على السلم والأمن الدوليَّيْن ويَكْمُنُ التناقضُ الأكبر في أن هذا الاستخدام يُجَسِّدُ بوضوحٍ إعلاءَ المصالح السياسية الضيقة على القيم الإنسانية العالمية الجدل الدائر حول الفيتو[14].

يُعَدُّ حق الفيتو أحدَ أكثر موضوعات القانون الدولي وإصلاح الأمم المتحدة إثارةً للجدل. ويمكن إيجاز أبرز الحجج المطروحة في هذا الشأن على النحو الآتي:

1–وجهة نظر المؤيدين:

يرى المؤيدون أنَّ هذا الحق ضروريٌ لضمان فعالية مجلس الأمن واستقراره؛ حيث يضمن تحقيق توافقٍ في إرادة القوى العظمى، ويمنع فرضَ قراراتٍ لا تستطيع هذه القوى تنفيذها أو التي تتعارض مع مصالحها الحيوية، وبهذا يحول الفيتو من دون اتخاذ قرارات غير واقعية قد تؤدي إلى انقسامات حادة أو حتى تفكك المنظمة الدولية[15].

2–وجهة نظر المعارضين:

يُهاجمُ المعارضون حق الفيتو، وينعتونه بأنه أداةٌ لهيمنة القوى العظمى، وأنَّه يخالفُ المبدأ الأساسي للمساواة في السيادة بين الدول، ويُقوِّضُ أسسَ الديمقراطية الدولية كما يرى ***critics*** أن الفيتو هو السبب الجوهري وراء شلل مجلس الأمن وعجزه المتكرر عن حل العديد من الأزمات الدولية العالقة، كما في حالتي الأزمة السورية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني؛ حيث يُستخدم لتحقيق مصالح ذاتية ضيقة على حساب القضايا الإنسانية والأمن الجماعي[16]، وبناءً على ما سبق، يخلصُ الباحثُ إلى أن الفيتو أداةٌ ذاتُ طابعٍ

مزدوج: فهي من ناحية، إذ تُعَدُّ وسيلةً لحماية المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى وضمان مشاركتها في النظام الدولي، ولكنها من ناحية أخرى، فقد تتحول إلى عائقٍ يُضعفُ فعاليةَ القانون الدولي الإنساني في حماية المدنيين، بل ويُسهمُ في تفاقم معاناتهم، ويتجلى هذا التناقضُ بأوضح صُوَرِه في مشهد النزاع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يقدم أنموذجاً حيّاً على كيفية تحوُّل هذه الآلية القانونية إلى أداةٍ للسياسة الواقعية، وعليه تُبرِزُ هذه الدراسةُ الحاجةَ المُلِحَّة إلى بحوثٍ مستقبليةٍ أعمق لتحليل تأثير الفيتو على التفاعل بين السياسة الدولية والقانون الإنساني، والسعي نحو اقتراح آليات تحد من آثاره السلبية على المدنيين في مناطق النزاع.

الفرع الثاني: نشأة وتطور مفهوم الفيتو وتأثيره التاريخي:

Section Two: The emergence and development of the concept of veto and its historical impact:

تعود جذور نشأ مفهوم الفيتو في النظام الدستوري الروماني، غير أنه اكتسب شكله المؤسسي الحديث مع تأسيس منظمة الأمم المتحدة أثناء مفاوضات ميثاقها في سان فرانسيسكو عام 1945، وقد انصبَّ الهدفُ المعلنُ من منح هذا الحق على ضمان وحدة الدول الكبرى (الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية)، وصون السلم والأمن الدوليْن، بالإضافة إلى منع قيام أي تحالفات داخل المجلس ضد إحدى هذه القوى تفادياً لشلل المنظمة أو اندلاع حرب كبرى جديدة[17]

أبرز الأمثلة التاريخية لاستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن.

- سحب القوات من سوريا ولبنان (1946).

مثَّلَ هذا الحادث السابقةَ التاريخية الأولى لاستخدام حق النقض الفيتو، وذلك عندما استخدمه الاتحاد السوفيتي لعرقلة قرارٍ يدعو إلى سحب القوات الأجنبية من سوريا ولبنان لم يُعرقل هذا القرار فحسب، بل أرسى سابقةً خطيرةً لاستخدام هذه الآلية كأداةٍ لخدمة المصالح الجيوسياسية للدول دائمة العضوية، مما كان له أثر بالغ على مسار السياسة الدولية في حقبة الحرب الباردة[18].

- أزمة السويس (1956).

خلال العدوان الثلاثي (بريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل) على مصر إثر تأميم قناة السويس اضطر الاتحاد السوفيتي لاستخدام حق النقض الفيتو لدعم الموقف المصري، وبيد أن السابقة الأكثر دلالة في هذه الأزمة كانت الموقف الأمريكي حيث استخدمت الولايات المتحدة نفوذها السياسي للتصويت ضد حلفائها التقليديين (بريطانيا وفرنسا) في مجلس الأمن مما أسهم بشكل حاسم في إجبارهما على الانسحاب مثّل هذا

الموقف تحولاً جوهرياً في موازين القوى العالمية، حيث برزت الولايات المتحدة كقوة عظمى مهيمنة جديدة حلّت محل القوى الاستعمارية التقليدية[19].

- حرب الأيام الستة (1967).

في أعقاب حرب 1967 قدَّم الاتحاد السوفيتي مشروع قرار إلى مجلس الأمن يطالب بانسحاب إسرائيل الفوري من جميع الأراضي التي احتلتها خلال الحرب ردّاً على ذلك، إذ استخدمت الولايات المتحدة للمرة الأولى في تاريخها حقَّ النقض الفيتو ضد قرارٍ يدين إسرائيل مما حال دون إصداره، ومثّل هذا الفيتو نقطة تحول محورية، إذ أسست لسياسة أمريكية ثابتة وداعمة لإسرائيل في الأمم المتحدة منذ ذلك الحين، فأصبح الفيتو بمثابة شبكة أمان سياسية تستخدمها واشنطن بشكل منهجي لحماية إسرائيل من أي قرارات أو إجراءات دولية تهدف إلى إدانتها أو فرض عقوبات عليها في مجلس الأمن، مما عزز من حصانتها الدولية[20].

- الاعتراف ببنغلاديش (1972).

خلال حرب الاستقلال البنغلاديشية عن باكستان قدَّمَت الولايات المتحدة مشروع قرار يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات العسكرية، فردَّ الاتحاد السوفيتي باستخدام حق النقض الفيتو ضد هذا القرار مما عطَّلَ الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء الصراع بشكلٍ يخدم المصالح الباكستانية والأمريكية، ويُمثِّلُ هذا الاستخدامُ نموذجاً كلاسيكياً لدور الفيتو في الحرب الباردة، حيث لم يقتصر على مجرد حماية الحليف (الهند) من إجراءات دولية، بل امتدَّ إلى دعم النتائج العسكرية على الأرض وتكريسها بهدف إعادة رسم الخريطة السياسية الإقليمية لصالح الكتلة الشرقية وتعزيز نفوذها الاستراتيجي[21].

- الصحراء الغربية (1975).

في عام ١٩٧٦ قدَّمَت مجموعة من الدول الأعضاء مشروع قرار إلى مجلس الأمن يؤكد من جديد حق شعب الصحراء الغربية غير القابل للتصرف في تقرير المصير، ويدعو إسبانيا (القوة القائمة بالإدارة في ذلك الوقت) إلى ترتيب استفتاء لتقرير المصير، فرداً على ذلك استخدمت إسبانيا ـــبدعم سياسي واضح من الولايات المتحدةـــ حق النقض الفيتو لعرقلة هذا القرار، ويُمثِّلُ هذا الحادثُ حالةً فريدةً ونادرة نسبياً في تاريخ المجلس، حيث استعملت دولة أوروبية حق النقض لحماية مصالحها الاستعمارية السابقة بشكل مباشر وصريح كما يُبرِزُ هذا المثال كيف يمكن لدولة ذات نفوذ متوسطة عندما تكون عضواً دائماً أنْ تستغل هذه الآلية لتعطيل الإرادة الدولية عندما تتعارض مع مصالحها الوطنية الضيقة [22].

- الغزو الأمريكي للعراق (2003).

في سياق التمهيد للغزو الأمريكي البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣، برزت ظاهرة الفيتو الخفي بشكل واضح، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لم تضطرّا فعلياً إلى استخدام حق النقض، إلا أنَّ التهديد الضمني باستخدامه – خاصة من قبل فرنسا التي أعلنت صراحةً نيتها لعرقلة أي قرار يمنح الشرعية للغزو – لعبَ دوراً حاسماً في تشكيل المسار الدبلوماسي، إذ أدركت الولايات المتحدة أنها لن تحصل على تأييد الأغلبية المطلوبة (٩ أصوات)، فضلاً على مواجهتها تهديداً صريحاً باستخدام الفيتو، إذ قادت هذه المعطيات إلى انسحاب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من طلب التصويت على القرار، والمضي قُدماً في الغزو دون تفويضٍ من مجلس الأمن، فمثّل هذا السيناريو نموذجاً صارخاً على كيف يمكن لتهديد استخدام الفيتو وحده – حتى دون اللجوء إليه فعلياً – أن يشلّ فاعلية المجلس ويُعطّل آلياته[23].

- الأزمة السورية (2011).

تُعد الأزمة السورية أبرز مثال شهدَه القرن الحادي والعشرين على الاستخدام المكثف والمتكرر لحق النقض الفيتو مما عرقل أي عمل جماعي دولي يهدف إلى إنهاء الصراع، وقد استخدمت روسيا والصين هذا الحق بشكل مشترك أو منفرد لأكثر من 16 مرة لمنع صدور قرارات كانت تهدف إلى حماية المدنيين، أو فرض وقف لإطلاق النار، أو محاسبة النظام السوري على ما نُسب إليه من استخدام للأسلحة الكيميائية[24]، وخير مثال على ذلك ما حدث في 4 فبراير 2012 عندما استخدم البلدان الفيتو ضد قرار كان يدعم خطة الجامعة العربية للسلام ويدعو الرئيس الأسد إلى التنحي مثّلَ هذا التصويت أول استخدام للفيتو المزدوج في الأزمة السورية مُرسياً بذلك سابقة قوية مفادها أن روسيا لن تسمح للمجتمع الدولي بأيَّ عمل ضد حليفها الاستراتيجي[25].

- القضية الفلسطينية (متعددة المرات).

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفيتو أكثرَ من 40 مرة ضدَّ قرارات تتعلق بإسرائيل والصراع العربي الإسرائيلي غالباً لحماية إسرائيل من قرارات تنتقد بناء المستوطنات أو تدعو إلى انسحابها من الأراضي المحتلة[26] وعلى الجانب الآخر، استخدمت كلٌّ من روسيا والولايات المتحدة الفيتوَ ضد قرارات تتعلق بغزة خلال فترات التصعيد المختلفة، واستَخدَمَت الولايات المتحدة الفيتو بشكل متكرر لتعطيل مشاريع قرارات كانت تهدف إلى حماية المدنيين وفرض وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وذلك على الرغم من موافقة الغالبية العظمى من الدول الأعضاء عليها، ويَكشِفُ هذا الاستخدام المتكرر للفيتو كيف يمكن لأداة قانونية أن تُوظَّفَ لتحقيق مصالح سياسية واستراتيجية، كحماية الحلفاء، أو للحفاظ على النفوذ الجيوسياسي[27].

إنَّ استخدام الفيتو في هذه السياقات أدى إلى تعطيل قدرة مجلس الأمن على التدخل بشكلٍ فعال مما ساهم بشكلٍ مباشر في استمرار كُلٍ مِن الحصار والهجمات العسكرية المستهدفة للمدنيين والبنية التحتية الحيوية في غزة[28]، إذ تكشفُ الأمثلة التاريخية النقابَ عن أن الفيتو على الرغمَ من صفته القانونية غالباً ما يُوظَّف في الممارسة العملية كأداةٍ لإضعاف آليات حماية المدنيين مُوسِّعاً بذلك الفجوة بين نص القانون الدولي الإنساني ومُعطيات الواقع على الأرض أثناء النزاعات ولم يُؤدِّ هذا الاستخدام الممنهج للفيتو سوى إلى تأجيج الدعوات المطالِبة بإصلاح نظام مجلس الأمن، فإمَّا عبر تقليص صلاحياته أو تقييد استخدامه في ملفات الانتهاكات الإنسانية غير أن معارضة القوى العظمى لا تزال الحاجز الأكبر أمام أيّ إصلاح جوهري في هذا المسار[29]، فكما تُوضحُ الأمثلة السابقة كيف يعيقُ الفيتو أحياناً صدور قرارات دولية مصيرية؟، كالقرارات الرامية إلى حماية المدنيين وإغاثتهم في بؤر النزاع مما يزيد من حدة وَعُسر الأزمات الإنسانية، ويكشف التحليلُ أن تداعيات الفيتو لا تنحصرُ في الحيز الآني للقرارات، بل تمتدُّ إلى المدى البعيد للاستراتيجيات السياسية؛ حيث يعملُ على إعادة تشكيل تحالفات القوى وإطالة أمد النزاعات دون إيجاد حلول جذرية لها[30]، وخلاصة القول يُظهرُ المسار التاريخي لاستخدام الفيتو بجلاءٍ حجم تأثيره الحاسم على مصير المدنيين في ساحات الحرب مما يُحتمُ ضرورة إجراء مزيدٍ من الدراسات للكشف عن طبيعة التفاعل بين اعتبارات السياسة الدولية ومقتضيات القانون الدولي الإنساني سعياً لفهم أكثر شُمولاً للعقبات التي تحول دون تفعيل هذا القانون على أرض الواقع[31].

المطلب الثاني: الفيتو في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

The Second Requirement: The Veto in The Palestinian-Israeli Conflict.

يُمثِّل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي نموذجاً صارخاً للاستخدام السياسي المُعيق لحق النقض الفيتو، والذي يَحُولُ من دون الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني وتطبيقه، فإلى جانب توظيفه لحماية مصالح القوى العظمى يُستغلُّ الفيتو بصورةٍ ممنهجة لبَتِّ أي قرارات تستهدف حماية المدنيين أو تفرض وقفاً لإطلاق النار، ليصبحَ بذلك مصير المدنيين ومطلب حمايتهم رهن التجاذبات والمصالح السياسية الدولية، فسيتناول هذا المطلب دراسةَ استخدامِ حق النقض الفيتو في قرارات مجلس الأمن المُتعلِّقة بقطاع غزة، وتحليلَ تأثيرِه في المدنيين والبنى التحتية، وإضافةً إلى دراسة الانتقادات الدولية والجهود المُقَدَّمة بهدف إصلاح هذا النظام.

الفرع الأول: استخدام الفيتو لتعطيل القرارات الإنسانية:

Section One: Using The Veto to Obstruct Humanitarian Resolutions:

مُنذُ اندلاع النزاع تَواتَرَ استخدامُ الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض الفيتو لِوَأْدِ أيّ قراراتٍ يَصْدُرُ عنها مجلس الأمن داعيةً إلى حماية المدنيين وإقرارِ وقف إطلاق النار في قطاع غزة[32]، وَتجلَّى ذلك واضحاً أثناء الحرب على غزة عام 2021حينَ عَطَّلَت الولايات المتحدة باستخدامها الفيتو مشروع قرارٍ كانَ يَنْصُّ صراحةً على ضرورة وَقْف العمليات العسكرية الإسرائيلية المُستَهدِفَةِ للمدنيين والحفاظِ على البنية التحتية المدنية، وذلك على الرغم من حَظْيِ ذلك المشروع بِموافقةٍ عَرِيضَةٍ من جَانِبِ أعضاء المجلس[33].

يَكشِفُ هذا النمط الانتقائي في الاستخدام عن جوهر الفيتو كآليةٍ سياسية خالصةٍ، إذ تُوظَّفُ باستمرار لِتَعطيل أي قرارات قد تَمَسُّ مصالحَ حُلَفاء دائمين مُسوغةً في الآن نفسه عَجْزَ مجلس الأمن عن الوفاء بِوَعدِ الحماية الفورية للمدنيين وبحسب تقارير الأمم المتحدة التحليلية ساهَم إجهاضُ هذه القرارات مباشرةً في تَمادي فترة الحصار وانْقِطاع سَبْل المساعدات الإنسانية، فَتفاقَمَت بالتالي أوضاعُ المدنيين في غزة إلى مستوياتٍ كَارِثيةٍ، تمثَّلت في مَجاعاتٍ وأزمةٍ صحيةٍ حادةٍ وشُحٍ في مياه الشرب[34]، وتُؤَكِّدُ دراسات المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية أنَّ استخدام حق النقض الفيتو في سياق النزاع الفلسطيني الإسرائيلي يَجلُو بأبلغِ صورة حقيقة التداخلِ والتنازُعِ بين السياسة الدولية والقانون الدولي الإنساني؛ فالقراراتُ الرامية إلى حماية المدنيين تَظلُّ مُعلَّقةً برهَنِ اعتبارات المصلحة الضيقة للقوى العظمى[35]وبالتوازي مع ذلك حَالَ الفيتو من دون تَحقيقِ أيّ تقدم في محاولات فرض عقوبات على الجهات الفاعلة المتورطة في استهداف المدنيين مما استَدَلَّ به الكثيرون على عَجْزِ القانون الدولي الإنساني وخضوعِهِ لِهيمنة الأجندات السياسية، وفي هذا الصدد تُوثِّقُ تقارير المنظمات الدولية كيفَ أفضى تعطيل القرارات إلى تمادي العمليات العسكرية وارتفاعٍ حادٍّ في عدد القتلى والجرحى؛ فقد قُتِلَ خلال جولات التصعيد الأخيرة آلافُ المدنيين بالإضافة إلى تدميرٍ شبهِ كاملٍ للبنى التحتية الحيوية أبرزُها المنشآت التعليمية والصحية[36]، وتَكشِفُ دراسة هذه الحالات النموذجية النقابَ عَنْ كيفيةِ تحوُّلِ الفيتو إلى عَقَبَةٍ أساسيةٍ تُعيقُ التطبيقَ الفَعَّالَ للقانون الدولي الإنساني في ساحات القتال مما يَفرضُ تحدياً جوهرياً على كاهل المجتمع الدولي يَتمثَّلُ في عَجْزِهِ عن تأمين حمايةٍ حقيقيةٍ للمدنيين، وفي ضوء ذلك كله، يُمكنُ الجزمُ بِأنَّ الفيتو في إطار النزاع الفلسطيني الإسرائيلي تجاوز كَوْنَهُ أداةً قانونيةً مُحايدةً ليصيرَ أداةً فاعلةً في التدخُّلِ السياسي تُقوِّضُ فاعلية مجلس الأمن وتَترُكُ بصماتِها المُباشرةِ على حياةِ وَمَعاشِ المدنيين في بؤر التوتر.

الفرع الثاني: الآثار الإنسانية والسياسية للفيتو في غزة:

Section Two: The Humanitarian and Political Consequences of the Veto in Gaza:

خلَّفَ الاستخدام المتكرر للفيتو تبعاتٍ إنسانية مأساويةٍ مُتمثلةٍ في سقوطِ آلاف الضحايا المدنيين ودَمَارٍ شاملٍ طَالَ البنية التحتية الحيوية من مستشفيات ومدارس، وفي الجانب السياسي ساهَمَ هذا الاستخدام بصورةٍ فاضحةٍ في تَآكُلِ مصداقية مجلس الأمن وتَهَشُّمِ صورته كَهيئةٍ دولية فاعلةٍ، حيث باتَ عُرضةً لاتهاماتٍ بِالعَجْزِ والخضوعِ للهيمنة السياسية عندما تَتعارضُ مصالح القوى العظمى مع مبادئ الحماية الدولية للمدنيين[37]، وتَحوُّلًا إلى الآثارِ المُترتبةِ ساهَمَ تعطيل القرارات الإنسانية في تَعْمِيقِ الاعتماد على المنظمات غير الحكومية كَبَديلٍ عن دورِ مجلس الأمن في توفير الحماية الدولية مما أفضى إلى خَلْقِ واقعٍ جديدٍ تَحمِلُ فيه المبادراتُ الأهليةُ عبءَ حماية المدنيين بِدَلاً عن الهيئاتِ الدولية الرسمية، وفي خضّم الحروب الأخيرة على غزة كَشَفَ التحليل أنَّ استخدام الفيتو مَكَّنَ من استمرار الهجمات وشَكَّلَ عائقًا أمامَ عمليات الإجلاء وإيصالِ المساعدات في مَشهدٍ يُجسِّدُ بِأبلغِ صورة صِراعَ الإرادة السياسية مع مقتضياتِ القانون الدولي الإنساني[38]، وبالتوازي مع ذلك أفضى هذا الاستخدام المُنحازِ للفيتو إلى تَعْقِيدِ المشهدِ الإنساني وتَردِّيهِ، حيث باتت مؤشراتُ نَقصِ الموادِ الغذائية وشُحِ مياه الشرب وتَدَهْوُرِ الخدمات الصحية تسجِّلُ مُستوياتٍ قِيَاسيةً مخلِّفةً وراءها تبعاتٍ إنسانيةٍ مُروِّعةٍ انعكست بشكلٍ مُباشرٍ وغيرِ مُسبوقٍ على ظروفِ عَيْشِ المدنيين، لا سيما أولئك الذين يَنتمون إلى الفئاتِ الهشَّةِ كالطفولةِ والنِّساءِ والمُسِنّين[39]، وعلى الصعيد الدولي، أَحْدَثَ الاستخدام المُتكررُ للفيتو زخماً ملحوظاً في الدعواتِ المطالبةِ بإصلاحٍ جوهريٍّ لهيئة الأمم المتحدة لا سيما فيما يَخُصُّ وضعَ ضوابطَ لِاستعمالِ حق النقض في القضايا ذات البُعدِ الإنساني سعياً لِتَحقيقِ حمايةٍ أكثرَ شموليةً لِحقوقِ المدنيين، ولمْ تَقْتَصِرِ التبعاتُ على هذا المحفلِ، بل أثارتْ موجةً من السخطِ الدولي الواسعِ الذي تَرَجَمَهُ انتقادٌ صريحٌ لِهذه الممارسة في أروقةِ المنظمات الدولية، بوصفِها آليةً تُكرِّسُ إفلاتاً من العقاب وَتُعَطِّلُ مسار العدالة لِصَالِحِ أجنداتٍ سياسيةٍ ضَيّقةٍ[40]، وامتدَّ تأثير الفيتو ليَشملَ استقرار المنطقة بشكلٍ عام حيث ساعدَ في إطالةِ أمد النزاع وتأخيرِ الحلول السياسية العاجلة مما يُبرِزُ الدور السلبي لِهذا الحق في تعقيدِ إدارة الأزمات الإنسانية، وفي المُحصِّلة النهائية، يُمكنُ الاستنتاجُ بأنَّ التوظيفَ المُتكررَ للفيتو في إطار النزاع الفلسطيني الإسرائيلي لم يُسفِرْ إلا عن إفْسادِ آليات حماية المدنيين، وَتَراكُمِ البؤسِ الإنساني، وَتَآكُلِ مشروعيةِ مجلس الأمن الدولي، وهذهِ النتائجُ مُجتمعةً تُبرِزُ بِإلحاحٍ ضَرورةَ مراجعةٍ جذريةٍ لِدورِ هذه الأداة وحدودِ استخدامها عندما يكونُ الثمن هو الأرواحُ البشريةُ.

المبحث الثاني

Second Topic

تأثير الفيتو في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في غزة.

The Impact of the Veto on The Application of the Rules of International Humanitarian Law In Gaza

يؤدي حقُّ النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي دوراً محورياً في تشكيل السياسة الدولية وتوجيه تأثيرها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني، ولا سيَّما في النزاعات المسلحة المستمرة كالنزاع في قطاع غزة، فبإمكان هذا الحق أن يعطِّلَ اعتمادَ قراراتٍ تهدف إلى حماية المدنيين أو فرض حظر على توريد الأسلحة مما يُسهمُ مباشرةً في تفاقم الانتهاكات الإنسانية واستمرار دوامة، وبذلك يكشفُ هذا المبحثُ عن طبيعةِ التداخل المعقَّدة بين السياسة الدولية والقانون الدولي الإنساني من خلال تحليل الكيفية التي أسهم بها استخدامُ حق النقض في إعاقة تنفيذ المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في قطاع غزة، ويرصُدُ الانتهاكات الجسيمة الناجمةِ عن عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراءات فعَّالة نتيجة استخدام الفيتو، مُستعرضًا الانعكاسات المأساوية لهذا العجز على المدنيين والبنية التحتية الحيوية مما يُؤَكِّدُ الفجوةَ الخطيرة بين الالتزامات القانونية الدولية والواقع السياسي على الأرض، ويتناول هذا المبحث دورَ حق النقض الفيتو في تقويضِ قدرة مجلس الأمن على حماية المدنيين وتنفيذِ مقتضيات القانون الدولي الإنساني، وفي حينِ يَنْصَبُّ التركيز في المطلب الثاني على رَصْدِ الانتهاكات المباشرة للقانون الدولي الإنساني في قطاعِ غزة، وسيتمُّ تحليلُ التداعياتِ الإنسانية والسياسية المُترتبةِ على استخدام الفيتو مَعَ استعراضِ آراء المؤسسات الدولية والمنظمات الحقوقية حولَ سُبُلِ إصلاحِ هذه الآلية ضماناً لِتَحقيقِ حمايةٍ فَعَّالةٍ للمدنيين في خِضَمِّ النزاعات المسلحة.

المطلب الأول: تأثير الفيتو على تطبيق القانون الدولي الإنساني:

First Requirement: The Impact of the Veto On the Application of International Humanitarian Law:

لم يعد الفيتو في مجلس الأمن الدولي مجرد أداة سياسية، بل تحول إلى عامل له أثر مباشر على قدرة المجلس في فرض القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين[41]، إذ يسلط هذا المطلب الضوء على العلاقة بين استخدام حق النقض الفيتو وانتهاكات القانون الدولي في غزة، متضمناً دراسةَ الأثر الإنساني والسياسي المترتب على هذا الاستخدام مع ذكر أمثلة عملية على إعاقة قرارات تهدف إلى حماية المدنيين.

الفرع الأول: تعطيل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمدنيين.

Section One: Disrupting Security Council resolutions related to civilians.

في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي استخدمت الولايات المتحدة حق النقض الفيتو لتعطيل قرارات مجلس الأمن التي كانت تهدف إلى حماية المدنيين وفرض وقف إطلاق النار في غزة، وخير مثال على ذلك مشروع القرار المقدم عام 2021 الذي كان يطالب بوقف العمليات العسكرية وحماية المدارس

والمستشفيات، إلا أنَّ الفيتو الأمريكي حالَ من دون تنفيذه على الرغم من دعم غالبية الدول الأعضاء له، وأنَّ هذا التعطيلَ أضعفَ قدرةَ مجلس الأمن على التدخل الفعّال في النزاعات الإنسانية، وأسفرَ عن استمرار الهجمات على المدنيين والبنية التحتية الحيوية، وفضلاً على ذلك، فإنَّ تعطيلَ القرارات الإنسانية قدْ أثر سلباً في مصداقية المجلس أمام المجتمع الدولي مما جعل من الصعب فرض قرارات مستقبلية تتعلق بحماية المدنيين[42]، وأسفر استخدامُ الفيتو عن تأخير في تقديم المساعدات الإنسانية الأساسية مثل الغذاء والدواء مما أسهم في زيادة عدد الضحايا بين المدنيين، لا سيما فئات الأطفال والنساء وكبار السن[43]، وأشارت التقارير الدولية إلى أنَّ تعطيل القرارات أسهم في تفاقم الوضع الإنساني وزيادة النزوح الداخلي مما يخلق حلقة مُستمرة من المعاناة، إذ يُوضح هذا الواقع أنَّ الفيتو أصبح أداة لتعطيل القانون الدولي الإنساني؛ إذْ تُصبح حماية المدنيين رهينةً للمصالح السياسية للدول الكبرى[44] وأنَّ التأثيرَ لا يقتصر على إعاقة القرارات الفورية فحسب، بل يمتدُّ ليشمل الحدَّ من قدرة المجتمع الدولي على منع الهجمات المستقبلية على المدنيين، وخلاصة القول إنَّ تعطيلَ القرارات الإنسانية باستخدام الفيتو يَكشِفُ عن هوةٍ بين المبادئ النظرية للقانون الدولي الإنساني وتطبيقه العملي في ساحات النزاع المسلح، حتى غَدَا المدنيون ضحايا للمراوغات السياسية أكثر مما هم ضحايا لأعمال العنف.

الفرع الثاني: التأثير السياسي والإستراتيجي للفيتو على القانون الدولي الإنساني:

Section Two: The political and strategic impact of the veto on international humanitarian law:

إنَّ الفيتو ليس مجرد أداة لتعطيل القرارات، بل يمثل أداةً ذات تأثير سياسي واستراتيجي تُحدِّد أولويات المجتمع الدولي فيما يتعلق بحماية المدنيين. فاستخدامه في سياق غزة يُجسِّد تقديم المصالح السياسية للدول الكبرى على الالتزامات الإنسانية، مما يجعل القانون الدولي الإنساني أقلَّ تأثيراً على أرض الواقع. ولا يقتصر هذا التأثير على ذلك فحسب، بل يمتدُّ يشمل سياسات المنظمات الإنسانية الدولية التي يُصبح عملها محدوداً بسبب تعطيل قرارات الحماية الدولية[45]، وأنَّ التأثيرَ السياسيَّ للفيتو أدَّى إلى تقليص تدخُّل مجلس الأمن في النزاعات الإنسانية مما زادَ من الاعتماد على المبادرات الفردية للمنظمات غير الحكومية وكيفيتها، وأمَّا التأثيرُ الاستراتيجيُّ للفيتو، فيَظهَر في اختيار الدول الكبرى توقيتَ ممارسة الضغوط على الأطراف المتحاربة؛ بحيثُ تُصبّحُ حمايةُ مصالحها هي الهدفَ الأساسيَّ، وليس حماية المدنيين، وهذا الاستخدام الاستراتيجي للفيتو أضعف من قدرة القانون الدولي الإنساني على حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، كما في حالة غزة، فالتأثيرُ السياسيُّ للفيتو يُوضِّح أنَّ حماية المدنيين أصبحت رهينةً بمدى توافق الدول الكبرى على القرارات وليس بالضرورة التدخلية التي يفرضها القانون الدولي، ويعكسُ هذا الواقعُ

الحاجةَ الملحَّة إلى إصلاح نظام الفيتو خاصة في الحالات الإنسانية، وضمان عدم تحوُّل المصالح السياسية إلى عائقٍ يحول دون تطبيق القانون الدولي الإنساني[46] وخلاصةُ القول إنَّ التأثيرَ السياسي والاستراتيجي للفيتو على القانون الدولي الإنساني يَجعلُ من حماية المدنيين في غزة رهينةً للسياسة الدولية مما يُؤكِّدُ ضرورة إعادة النظر في كيفية استخدام هذه الأداة القانونية لضمانِ تحقيق العدالة الإنسانية:

المطلب الثاني: انتهاكات القانون الدولي الإنساني في غزة:

The Second Requirement: Violations of International Humanitarian Law in Gaza:

يُشير القانون الدولي الإنساني إلى مجموعة القواعد التي تهدف إلى حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة بما في ذلك حماية المرافق المدنية ومنع الهجمات العشوائية[47]، فيما شهدت غزة خلال السنوات الأخيرة سلسلةً من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، إذ تمثّلت في الهجمات على المدنيين والمرافق الحيوية، وفرض حصارٍ مستمرٍ أثر على حياة ملايين السكان المدنيين.

الفرع الأول: الهجمات على المدنيين والبنية التحتية:

Section One: Attacks On Civilians and Infrastructure:

شهدت غزة خلال النزاعات الأخيرة هجماتٍ مباشرةً استهدفت المناطق المدنية شملت المدارسَ والمستشفياتِ والمنازلَ والمرافقَ العامة، فيما يُعدُّ ذلك انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وبحسب تقارير الأمم المتحدة أسفر القصفُ الجوي والهجمات البرية عن مقتل آلاف المدنيين، بينهم أطفال ونساء، فضلاً عن تشريد عشرات الآلاف من سكان القطاع كما تعرّضت البنية التحتية الحيوية لأضرار جسيمة، إذ شملت شبكات المياه والكهرباء مما أسفر عن تفاقم الأزمة الإنسانية وزيادة معاناة المدنيين، وشملت الانتهاكات استخدامَ أسلحة محظورة دولياً في بعض المناطق مثل الذخائر العنقودية مما يزيد من المخاطر على المدنيين، ويشكّل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني[48]، وأدى الحصار المستمر على غزة إلى عرقلة وصول المساعدات الإنسانية مثل الغذاء والدواء، وهو ما اعتبرته منظمات حقوق الإنسان انتهاكاً للالتزامات القانونية للدول المحتلة تجاه المدنيين، وتكشف التقارير عن أنَّ الهجمات العشوائية على المناطق المدنية تُشكِّل خرقاً للقانون الدولي الإنساني الذي يُلزم جميع أطراف النزاع باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية المدنيين، ولم تَقْتَصِر انتهاكات القانون الدولي الإنساني على الهجمات فحسب، بل امتدت لتشمل الحصار الاقتصادي وقطع الخدمات الأساسية، مما أسهم في تفاقم الأوضاع المعيشية للسكان المدنيين[49]، وتُشير الدراسات إلى أنَّ استهداف البنية التحتية الحيوية يُعَد شكلاً من أشكال العقاب الجماعي المحظور بموجب القانون الدولي الإنساني مما يزيد من معاناة المدنيين ويضغط عليهم[50]، وبناءً على ما سبق تُعد الانتهاكات

الجارية في غزة مثالاً صارخاً على كيف يمكن للنزاعات المسلحة أن تؤدي إلى انتهاك منهجي للقانون الدولي الإنساني لا سيما في ظل تداخل المصالح السياسية الدولية وتعقيدها.

الفرع الثاني: الحصار وتقييد المساعدات الإنسانية:

The Second Branch: The Blockade and The Restriction of Humanitarian Aid:

أدى فرض الحصار على قطاع غزة إلى إعاقة وصول المساعدات الإنسانية بما في ذلك الغذاء والمياه النظيفة والأدوية وما يترتب على ذلك من انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، وتفيد التقارير بأن الحصار قد حالَ دون إيصال المساعدات الطارئة أثناء النزاعات المسلحة مما فاقمَ من حدة المعاناة الإنسانية للسكان المدنيين، ولا سيما الأطفال والمرضى[51]، وأثَّر الحصار الاقتصادي الشامل سلباً في القطاعات الحيوية، وعلى الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية مما زاد من هشاشة أوضاع المدنيين، وجعلهم أكثر عُرضة للأمراض وسوء التغذية، ويُعدُّ هذا النوع من الحصار شكلاً من أشكال العقاب الجماعي المحظور بموجب القانون الدولي الإنساني الذي يُلزم القوى القائمة بالاحتلال بضمان توفير سبل الحياة الكريمة للمدنيين تحت ولايتها[52]، ووأدَّت حالات الانقطاع المتكرر للكهرباء والمياه الناتجة عن الحصار إلى صعوبات جسيمة في عمل المستشفيات والمرافق الطبية، تمثَّلت في تَعطُّل أجهزة الطوارئ وأجهزة التنفس الصناعي مما أسهم بشكل مباشر في زيادة الخسائر البشرية. كما حال الحصار من دون إعادة إعمار البنية التحتية المُدمَّرة بعد الهجمات العسكرية مما اضطر المدنيين للعيش في أوضاع إنسانية بالغة الصعوبة تتفاقم بمرور الوقت، وربطت المنظمات الدولية بين الحصار وانتهاكات حقوق الإنسان مؤكدةً أن استمرار هذا الوضع يُعرِّض المدنيين لمخاطر جسيمة، ويُقوِّض قدرتهم على العيش بكرامة. ويعكس هذا الواقع إخفاقًا في تطبيق القانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع، حيث تتعارض المصالح السياسية للدول الكبرى مع متطلبات حماية المدنيين مما يُفاقم من حدة الأزمات الإنسانية، وخلاصة القول أن يُجسِّد الحصار في غزة نموذجاً صارخاً لكيفية تأثير القرارات السياسية الدولية، ولا سيما استخدام حق النقض الفيتو في تقويض تطبيق القانون الدولي الإنساني مما يُسهِّل استمرار حلقَة الانتهاكات، ويُطيل أمد المعاناة الإنسانية للمدنيين.

الخاتمـــــة

Conclusion

في ضوء الدراسة التحليلية لحق النقض الفيتو كأداة سياسية في مجلس الأمن يتضح أنّ هذا الحق على الرغم من مشروعيته القانونية المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة، فقد تحول عملياً إلى وسيلة تُعطّل تنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني، فقد اتجهت الدول دائمة العضوية إلى استخدام الفيتو لتحقيق مصالحها

الاستراتيجية حتى عندما يتعارض ذلك مع حماية المدنيين أو الحد من الانتهاكات الجسيمة أثناء النزاعات المسلحة، ويُعد النزاع الفلسطيني الإسرائيلي نموذجاً بارزاً لهذه الإشكالية، إذ أدى التكرار في استخدام الفيتو ولا سيما من جانب الولايات المتحدة، إلى إفشال قرارات دولية كان من شأنها توفير حماية فاعلة للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة، أو محاسبة المسؤولين عن انتهاكات خطيرة مثل القصف العشوائي وفرض الحصار والتوسع الاستيطاني، وبهذا أصبح الفيتو أداةً لحماية الإفلات من العقاب عوضاً عن كونه آلية لضمان السلم والأمن الدوليين، وعليه فإن إساءة استخدام الفيتو في قضايا إنسانية أساسية يُظهر تناقضاً صارخاً بين مبادئ العدالة الدولية ومصالح القوى الكبرى كما يسهم ذلك في تقويض ثقة المجتمع الدولي في قدرة مجلس الأمن على أداء وظيفته الأصلية مما يُعزّز الحاجة إلى إصلاحات جذرية تُقيّد هذه الآلية، وضمان أولوية تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

أولاً: النتائج:

Results:

1. ازدواجية الوظيفة :يحمل حق الفيتو طبيعة ازدواجية؛ فهو يُصمم كضمان قانوني للتوافق بين القوى العظمى، لكن تطبيقه الفعلي يحوله إلى أداة سياسية تقدم المصالح الوطنية للدول الدائمة العضوية على الالتزامات الإنسانية.
2. تقويض حكم القانون :يعيق الاستخدام الانتقائي للفيتو فعالية مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، مما يقوض تطبيق القانون الدولي الإنساني، ويطيل أمد الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين كما يتجلى في النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي.
3. تأطير الأولويات الدولية :يشكل الفيتو الأولويات السياسية الدولية محولاً التركيز من الحماية الإنسانية إلى الحسابات الجيوسياسية للدول الدائمة العضوية.
4. فجوة المبدأ والتطبيق :يكشف الاستخدام السياسي للفيتو عن تناقض جوهري بين مبادئ القانون الدولي الإنساني والآليات السياسية لمجلس الأمن.

ثانياً: التوصيات:

Recommendations:

في ضوء النتائج السابقة، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى معالجة الإشكاليات التي يفرضها استخدام حق النقض، وذلك على النحو الآتي:

1. إصلاح آلية الفيتو :الدعوة إلى تقييد استخدام الفيتو في حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والأزمات الإنسانية الطارئة.

2. تعزيز المساءلة البديلة :دعم آليات القضاء الدولي (مثل المحكمة الجنائية الدولية) لضمان المساءلة في حال تعطل مجلس الأمن.
3. تبني مدونة سلوك :تشجيع الدول الدائمة العضوية على تبني مدونة سلوك طوعية للامتناع عن استخدام الفيتو في حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.
4. تعزيز البحث الأكاديمي والنقاش القانوني: الحاجة إلى مواصلة البحث العلمي والتحليل القانوني العميق لتطوير مقترحات عملية ومبتكرة لمعالجة إشكالية الفيتو، وطرح نماذج إصلاحية قابلة للتطبيق مثل تبني مدونة قواعد سلوك طوعية من قبل الدول دائمة العضوية للامتناع عن استخدام الفيتو في حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

الهوامش

Endnotes

(1) *United Nations. (2025). Use of veto in the Security Council: Historical analysis. https://www.un.org/ar/securitycouncil. /*

(2) أحمد الخولي.(٢٠٢١)، الفيتو في مجلس الأمن بين الشرعية الدولية والمصالح السياسية. القاهرة، دار النهضة العربية، 231.

(3) عبد الله الغنيم.(2021)، السياسة الأمريكية وحق النقض في مجلس الأمن، مجلة السياسة الدولية، العدد (225).

(4) سعيد عبد الحميد المرسي، (2018) ،الفيتو في مجلس الأمن دراسة في إطار القانون الدولي العام. المجلة المصرية للقانون الدولي، (74)، 117–156.

(5) محمد طلعت العظمة. (2019). القانون الدولي العام: النظرية العامة. دار النهضة العربية.

(6) *United Nations. (n.d.). Security Council - Veto List. Retrieved from https://research.un.org/en/docs/sc/quick/veto.*

(7) أشرف محمد القاضي، (2020) ،إشكالية الفيتو في مجلس الأمن وسبل الإصلاح. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (120)، 245–280.

(8) *Jones, M. (2022). History of the veto in the United Nations. Global Publishing.*

(9) عبد الله الغنيم .(2021). مصدر سابق، ص 229.

(10) الأمم المتحدة، (2024)،قرار الجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن. *https://www.un.org/ar/ga /*

(11) *International Committee of the Red Cross (ICRC). (2021). International humanitarian law: Rules and applications. Geneva: ICRC.*

(12) *Al Jazeera. (2025, June 4). US veto blocks UN resolution on Gaza ceasefire. https://www.aljazeera.net/news/2025/6/4v.*

(13) أحمد الخولي، (٢٠٢١)، مصدر سابق، ص 241.

(14) المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، (2025)، الفيتو من أداة للشرعية إلى الهيمنة وإنكار العدالة الدولية. *https://ecss.com.eg/53650*

(15) سعيد عبد الحميد المرسي،. (2018) مصدر سابق، ص 147.

(16) أشرف محمد القاضي، (2020)، مصدر سابق، 270.

(17) خيري محمد حسن، (2017)، الأمم المتحدة والقانون الدولي المعاصر، منشورات الحلبي الحقوقية، ص57.

(18) *United Nations. (n.d.). Security Council - Veto List. Retrieved from https://research.un.org/en/docs/sc/quick/veto.*

(19) *Lesch, D. W. (2007). The 1956 Suez Crisis and the United States. In The Middle East and the United States: A Historical and Political Reassessment (4th ed., pp. 141-160). Westview Press.*

(20) *Makovsky, D. (2019). The United States and Israel: From Discord to Alignment. In The Middle East and the United States (6th ed., pp. 245-264). Routledge.*

(21) *Bass, G. J. (2013). The Blood Telegram: Nixon, Kissinger, and a Forgotten Genocide. Alfred A. Knopf.*

(22) *Zoubir, Y. H. (2020). The United States and the Western Sahara Conflict: A Study in Futility. Journal of North African Studies, 25(5), 687-709.*

(23) *Blix, H. (2004). Disarming Iraq: The Search for Weapons of Mass Destruction. Pantheon Books.*

(24) *Security Council Report. (2022). The Veto. Retrieved from https://www.securitycouncilreport.org/un-security-council-working-methods/the-veto.php*

(25) *Hinnebusch, R., & Zartman, I. W. (2016). UN Security Council and the Syria War: From Non-Intervention to Half-Hearted Intervention. In The Syrian Crisis: International and Regional Perspectives (pp. 87-109). Routledge.*

(26) *United Nations. (n.d.). Security Council - Veto List. Retrieved from https://research.un.org/en/docs/sc/quick/veto.*

(27) *Al Jazeera. (2025, June 4). US veto blocks UN resolution on Gaza ceasefire. https://www.aljazeera.net/news/2025/6/4v.*

(28) *Amnesty International. (2025). US veto at UN Security Council prevents humanitarian aid in Gaza. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/06/usa-veto-un-resolution-gaza-aid-inhumane-israels-genocide*

(29) *Smith, J. (2023). The veto power in the UN Security Council: An analytical study. International Journal of Politics, 12(3), 45–67.*

(30) فاطمة زين العابدين. (2024). الفيتو بين الشرعية الدولية والمشروعية الأخلاقية. المجلة العربية للقانون الدولي، ص89.

(31) المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. (2025). مصدر سابق.

(32) المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. (2025). مصدر سابق.

(33) *Amnesty International. (2025). US veto at UN Security Council prevents humanitarian aid in Gaza. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/06/usa-veto-un-resolution-gaza-aid-inhumane-israels-genocide*

(34) *United Nations. (2025). Use of veto in the Security Council: Historical analysis. https://www.un.org/ar/securitycouncil./*

(35) المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، مصدر سابق.

(36) *Amnesty International. (2025). US veto at UN Security Council prevents humanitarian aid in Gaza. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/06/usa-veto-un-resolution-gaza-aid-inhumane-israels-genocide*

(37) فاطمة زين العابدين. (2024). مصدر سابق، ص91

(38) هاني مرسي. (2024). تعطيل العدالة الدولية. مجلة الشروق القانونية. ص63

(39) *Amnesty International. (2025). US veto at UN Security Council prevents humanitarian aid in Gaza. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/06/usa-veto-un-resolution-gaza-aid-inhumane-israels-genocide*

(40) المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. مصدر سابق.

(41) سعيد عبد الحميد المرسي. (2018). مصدر سابق، 133.

(42) هاني مرسي. (2024). مصدر سابق، ص65

(43) *United Nations. (2025). Use of veto in the Security Council: Historical analysis. https://www.un.org/ar/securitycouncil./*

(44) المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. (2025). مصدر سابق.

(45) فاطمة زين العابدين. (2024). مصدر سابق، ص91

(46) المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. (2025). مصدر سابق.

(47) *International Committee of the Red Cross (ICRC). (2021). International humanitarian law: Rules and applications. Geneva: ICRC.*

(48) *United Nations. (2025). Use of veto in the Security Council: Historical analysis. https://www.un.org/ar/securitycouncil./*

(49) *United Nations. (2025). Use of veto in the Security Council: Historical analysis. https://www.un.org/ar/securitycouncil./*

(50) المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. (2025). مصدر سابق.

(51) *Amnesty International. (2025). US veto at UN Security Council prevents humanitarian aid in Gaza. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/06/usa-veto-un-resolution-gaza-aid-inhumane-israels-genocide.*

(52) *United Nations. (2025). Use of veto in the Security Council: Historical analysis. https://www.un.org/ar/securitycouncil./*

المصـــــــادر

أولا: الكتب العربية:

I. أحمد الخولي. (٢٠٢١). الفيتو في مجلس الأمن: بين الشرعية الدولية والمصالح السياسية. القاهرة: دار النهضة العربية.

II. خالد محمد العلي .(2020). الفيتو وتأثيره على القرار الدولي. دار المعارف العربية.

III. خيري محمد حسن. (2017). الأمم المتحدة والقانون الدولي المعاصر. منشورات الحلبي الحقوقية.

IV. محمد طلعت العظمة. (2019). القانون الدولي العام: النظرية العامة. دار النهضة العربية.

ثانيا: المجلات العربية:

I. أشرف محمد القاضي، (2020)، إشكالية الفيتو في مجلس الأمن وسبل الإصلاح. مجلة البحوث القانونية الاقتصادية، (120)، 245–280.

II. سعيد عبد الحميد المرسي .(2018) .الفيتو في مجلس الأمن: دراسة في إطار القانون الدولي العام . المجلة المصرية للقانون الدولي، (74)، 117–156.

III. عبد الله الغنيم .(2021). السياسة الأمريكية وحق النقض في مجلس الأمن. مجلة السياسة الدولية، العدد 225.

IV. فاطمة زين العابدين. (2024). الفيتو بين الشرعية الدولية والمشروعية الأخلاقية. المجلة العربية للقانون الدولي.

V. نوارة عبد الله. (2021). الفيتو الخفي وتأثيره على فعالية مجلس الأمن. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 37(2)، 453–480.

VI. هاني مرسي. (2024). تعطيل العدالة الدولية. مجلة الشروق القانونية.

VII. الأمم المتحدة. (2024). قرار الجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن. ***https://www.un.org/ar/ga/***

VIII. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. (2025). الفيتو من أداة للشرعية إلى الهيمنة وإنكار العدالة الدولية. ***https://ecss.com.eg/53650***

ثالثا: المصادر الأجنبية :

Third: Foreign References:

I. *Bass, G. J. (2013). The Blood Telegram: Nixon, Kissinger, and a Forgotten Genocide. Alfred A. Knopf.*
II. *Blix, H. (2004). Disarming Iraq: The Search for Weapons of Mass Destruction. Pantheon Books.*
III. *Hinnebusch, R., & Zartman, I. W. (2016). UN Security Council and the Syria War: From Non-Intervention to Half-Hearted Intervention. In The Syrian Crisis: International and Regional Perspectives (pp. 87-109). Routledge.*
IV. *International Committee of the Red Cross (ICRC). (2021). International humanitarian law: Rules and applications. Geneva: ICRC.*
V. *Jones, M. (2022). History of the veto in the United Nations. Global Publishing.*
VI. *Lesch, D. W. (2007). The 1956 Suez Crisis and the United States. In The Middle East and the United States: A Historical and Political Reassessment (4th ed., pp. 141-160). Westview Press.*
VII. *Makovsky, D. (2019). The United States and Israel: From Discord to Alignment. In The Middle East and the United States (6th ed., pp. 245-264). Routledge.*
VIII. *Smith, J. (2023). The veto power in the UN Security Council: An analytical study. International Journal of Politics, 12(3), 45–67.*
IX. *Zoubir, Y. H. (2020). The United States and the Western Sahara Conflict: A Study in Futility. Journal of North African Studies, 25(5), 687-709.*

رابعا: المواقع الالكترونية:

I. *Al Jazeera. (2025, June 4). US veto blocks UN resolution on Gaza ceasefire. https://www.aljazeera.net/news/2025/6/4v .*
II. *Amnesty International. (2025). US veto at UN Security Council prevents humanitarian aid in Gaza. https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/06/usa-veto-un-resolution-gaza-aid-inhumane-israels-genocide.*
III. *Security Council Report. (2022). The Veto. Retrieved from https://www.securitycouncilreport.org/un-security-council-working-methods/the-veto.php .*
IV. *United Nations. (2025). Use of veto in the Security Council: Historical analysis. https://www.un.org/ar/securitycouncil/.*

V. *United Nations. (n.d.). Security Council - Veto List. Retrieved from https://research.un.org/en/docs/sc/quick/veto*

References

First: Arabic Books:

I. *Ahmed Al-Khouli. (2021). The Veto in the Security Council: Between International Legitimacy and Political Interests. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.*
II. *Khaled Muhammad Al-Ali. (2020). The Veto and Its Impact on International Decisions. Dar Al-Maaref Al-Arabiya.*
III. *Khairy Muhammad Hassan. (2017). The United Nations and Contemporary International Law. Al-Halabi Legal Publications.*
IV. *Muhammad Talaat Al-Azma. (2019). Public International Law: General Theory. Dar Al-Nahdha Al-Arabiya.*

Second: Arabic Journals:

I. *Ashraf Muhammad Al-Qadi. (2020). The Problematic Nature of the Veto in the Security Council and Ways to Reform It. Journal of Economic Legal Research, (120), 245-280.*
II. *Saeed Abdel-Hamid Al-Morsi. (2018). The Veto in the Security Council: A Study within the Framework of Public International Law. Egyptian Journal of International Law, (74), 117-156.*
III. *Abdullah Al-Ghunaim. (2021). US Policy and the Veto in the Security Council. International Politics Journal, Issue 225.*
IV. *Fatima Zain Al-Abidin. (2024). The Veto Between International Legitimacy and Moral Legitimacy. Arab Journal of International Law.*
V. *Nawara Abdullah. (2021). The Hidden Veto and Its Impact on the Effectiveness of the Security Council. Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, 37(2), 453-480.*
VI. *Hani Morsi. (2024). Obstructing International Justice. Al-Shorouk Legal Journal.*
VII. *United Nations. (2024). General Assembly Resolution on Security Council Reform. https://www.un.org/ar/ga/*
VIII. *Egyptian Center for Thought and Strategic Studies. (2025). The Veto: From a Tool of Legitimacy to Hegemony and the Denial of International Justice. https://ecss.com.eg/53650*